

Sadat Academy for Management Sciences  
Consultancy, Research & Development Center  
Managerial Research Magazine

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية  
مركز الاستشارات والبحوث والتطوير  
مجلة البحوث الإدارية

## مستقبل اليوان الصيني في النظام النقدي الدولي

The future of the Chinese yuan in the international monetary system

By:

Mohammed Ibrahim Abdu Ibrahim

مقدم من الباحث

محمد إبراهيم عبده إبراهيم

Vol. 4 July 2010

The twenty eighth year

العدد الرابع يوليو ٢٠١٠

السنة الثامنة والعشرون

## The future of the Chinese yuan in the international monetary system

The current global financial crisis has led to rethinking of the need to reform the international monetary and financial system. An important part of that reform will be the future place of the Chinese yuan. That place should be large, by virtue of the actual data of the Chinese economy, like the size of the GDP of China as a proportion of world GDP, in addition the size of China's trade and foreign direct investment flow. As a part of this review of the Chinese economy it's important to recognize the developments that happened in the internal Chinese monetary system in order to convert the yuan to an important international currency, and then identify the arrangements signed by China with its important commercial and political partners to make that conversion.

The researcher concluded that China is now a major economic power in the world. China's economy developed rapidly since the second half of the twentieth century. The development of the Chinese economy both at the level of production or foreign trade and foreign direct investment flows are factors which support putting the Chinese yuan nearer to the center of attention of the international monetary system. Perhaps the most striking proof of that yuan will be an international currency soon is that statement issued by the Ministerial Meeting of the Group of Twenty on October 23, 2010, which refers to the existence of fundamental reform in the governance system of the International Monetary Fund in favor of the emerging countries, including China. Ministers of industrial and emerging markets economies in a twenty agreed on the redistribution of quotas, As a result of the quota rebalancing, the large, dynamic emerging market countries Brazil, China, India, and Russia move up to be among the top 10 shareholders of the IMF. But China has to participate more in the development of financial markets and the services markets to turn the yuan into an international currency soon.

At the end the research shows that the international monetary system is on the verge of many changes, which require the reshaping of the rules in favor of countries with emerging economies and China. The Chinese yuan will be in the near future a major international currency, benefitting from the strong position and of the Chinese economy and the latest arrangements, and the stability of the yuan's value when it is compared to other major currencies during the past ten years. It remains necessary for China to complete its reforms and restructuring of its financial markets, and give more freedom to deal on the yuan.

Research key words:

Yuan -The international monetary system -The monetary system -China -China's currency

## المستخلص:

أدت الازمة المالية العالمية الحالية إلى إثارة مشكلة إعادة صياغة النظام النقدي والمالي الدولي، نتيجة للمشكلة الجوهرية التي يعاني منها النظام بالإضافة إلى عدد من المتغيرات التي قد تؤدي إلى إعادة صياغة النظام النقدي الدولي أهمها الترتيبات التي تقوم بها الصين لوضع اليوان في بؤرة إهتمام النظام النقدي الدولي، وهنا يجد البحث أهميته كنوع من أنواع إستشراف مستقبل اليوان الصيني في النظام النقدي الدولي بناء على تحليل البيانات الفعلية لواقع الإقتصاد الصيني من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين كنسبة من الناتج العالمي الإجمالي، بالإضافة إلى حجم تجارة الصين، وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبية من وإلى الصين. وبعد إستعراض واقع الإقتصاد الصيني كان من المهم التعرف على التطورات التي طرأت على النظام النقدي الداخلي للصين في سبيل تحويل اليوان لعملة دولية، ثم بعد ذلك التعرف على الترتيبات والإتفاقيات الثنائية التي وقعتها الصين مع أبرز شركائها التجاريين والدول التي ترتبط معها بعلاقات سياسية قوية لتحويل اليوان إلى عملة دولية.

وقد توصل الباحث إلى أن الصين الآن أحد القوى الإقتصادية الكبرى في العالم، حيث شهد الإقتصاد الصيني نموا متسارعا منذ النصف الثاني من القرن العشرين ويعتبر وضع الإقتصاد الصيني سواء على مستوى الإنتاج أو التجارة الخارجية والإستثمار إضافة إلى الترتيبات التي تقوم بها الصين هي عوامل تفرض وضع اليوان الصيني في بؤرة إهتمام النظام النقدي الدولي، فالليوان الصيني سوف يكون في المستقبل القريب أحد العملات الدولية الرئيسية الهامة. ولعل أبرز دليل على ذلك البيان الذي صدر عن الإجتماع الوزاري لمجموعة العشرين الصادر بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٠ والذي يشير إلى وجود إصلاح جوهري في نظام حوكمة صندوق النقد الدولي في صالح الدول الناشئة ومنها الصين. بإتفاق وزراء الإقتصاديات الصناعية والأسواق الصاعده في مجموعة العشرين على إعادة توزيع الحصص، والتي سوف تنقل بلدان الأسواق الصاعدة الديناميكية الكبرى، وهي البرازيل والصين والهند وروسيا، لتصبح بين البلدان العشرة صاحبة أكبر حصص في صندوق النقد الدولي. وإن كان على الصين عمل المزيد من الجهود في مجال تطوير الأسواق المالية بها وأسواق الخدمات.

وعلى ذلك فإن البحث قد أسفر عن أن النظام النقدي الدولي مقبل على العديد من التغيرات تعيد تشكيل النظام في صالح الدول ذات الإقتصاديات الناشئة وعلى رأسها الصين. وأن اليوان الصيني سوف يكون في المستقبل القريب أحد العملات الدولية الرئيسية مستفيداً من الوضع القوي والمنتامي للإقتصاد الصيني والترتيبات التي قامت بها، وبناء على الإستقرار في قيمة اليوان عند مقارنته بالعملات الرئيسية الأخرى خلال

العشر سنوات الماضية. وإن كان لابد للصين من إستكمال ماتقوم به من إصلاحات وإعادة هيكلة لأسواقها المالية، وإعطاء المزيد من الحرية في التعامل على اليوان حتى يحتل اليوان مكانة متقدمة بين العملات الدولية في المستقبل القريب.

أهم الكلمات الدالة:

اليوان - النظام النقدي الدولي - النظام النقدي - الصين - العملة الصينية

تمهيد:

أدت الازمة المالية العالمية الحالية إلى إثارة مشكلة إعادة صياغة النظام النقدي والمالي الدولي، وإن كانت مشكلة النظام النقدي الدولي بدأت في التزايد منذ إلغاء نظام الصرف الثابت والقابل للتحويل والدخول في مرحلة التعويم الجماعي لل عملات في سبعينيات القرن العشرين. ومنذ إنهيار نظام بريتون وودز أخذت الأزمات في التسارع، ولا شك أن وجود نحو ١٢٤ أزمة مصرفية، و٢٠٠٨ أزمة في سوق الصرف الأجنبي، ونحو ٦٣ أزمة دين عام منذ عام ١٩٧١ إلى عام ٢٠٠٧ تعد مظاهر لوجود مشكلات جوهرية يعاني منها النظام النقدي الدولي الحالي. ويعاني النظام النقدي الدولي من عدد من المشكلات أهمها هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي، وتزايد الإحتياطات الدولية، بالإضافة إلى النمو غير المتوازن بين القطاع النقدي والحقيقي في ظل غياب سلطة دولية موحدة تشرف على النظام النقدي الدولي، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفة وتعقيدات مخاطرة نظام مبادلات العملات الحالي، إضافة إلى مشكلة الأداء السلبي لصندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى تلك المشكلات يشهد النظام النقدي الدولي الحالي عدد من المتغيرات أهمها الترتيبات التي تقوم بها الصين لوضع اليوان في بؤرة إهتمام النظام النقدي الدولي، فالیوان الصيني سوف يكون في المستقبل القريب أحد العملات الدولية الرئيسية الهامة، اعتماداً على الوضع الحالي للإقتصاد الصيني من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي الصيني بالنسبة للإقتصاد العالمي ومشاركتها في التجارة الدولية وتدفقات الإستثمار على مستوى العالم.

ولعل المشكلات التي يعاني منها النظام النقدي الدولي إضافة إلى المتغيرات الجارية على ساحة النظام النقدي الدولي الحالي تستدعي إعادة النظر في وضع النظام النقدي الدولي الحالي ومحاولة إعادة صياغة النظام بشكل يعيد التوازن والإستقرار والعدالة للنظام النقدي الدولي.

ولعل البيان الذي صدر عن الإجتماع الوزاري لمجموعة العشرين الصادر بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٠ يشير إلى وجود إصلاح جوهری في نظام حوكمة صندوق النقد الدولي في صالح الدول الناشئة ومنها الصين. فإتفاق وزراء الإقتصاديات الصناعية والأسواق الصاعده في مجموعة العشرين على إعادة توزيع الحصص، سوف تنقل بلدان الأسواق الصاعدة الديناميكية الكبرى، وهي البرازيل والصين والهند وروسيا، لتصبح بين البلدان العشرة صاحبة أكبر الحصص في صندوق النقد الدولي، ولعل ذلك يعتبر أحد أهم الدلائل على الدول المتصاعد للصين والإقتصاديات الناشئة في مستقبل النظام النقدي الدولي.

## مشكلة الدراسة:

أن العملة هي الوسيلة التي يقوم الأفراد في المجتمع باستخدامها من أجل تلبية إحتياجاتهم أو الحفاظ على قيم أصولهم وأموالهم فالعملة هي وسيلة لتسوية المعاملات ومخزن للقيمة وبالتالي تحوز النقود بشكل خاص والنظام النقدي بشكل عام على إهتمام كل أفراد المجتمع، كما أن وجود التقارب الشديد بين دول العالم كنتيجة للعولمة - وبالتالي صعوبة تلبية إحتياجات كل دولة بمعزل عن باقي العالم - جعل من فكرة وجود نظام نقدي دولي يقوم بتسوية المعاملات بين كافة أطراف المجتمع الدولي ضرورة لا مفر منها، وعلى ذلك فإن الأمر يستدعي رصد التغيرات الجارية على ساحة النظام النقدي الدولي المقبل على العديد من التغيرات الجوهرية، والتي يعتقد الباحث أن أحد أهم تلك المتغيرات هي الدور المتصاعد لليوان على الساحة الدولية. أهداف الدراسة:

١. التعرف على الإجراءات والترتيبات التي تقوم بها الصين لوضع اليوان كأحد العملات الدولية الرئيسية.

٢. دراسة الدور المتنامي لليوان على ساحة النظام النقدي الدولي.

فروض الدراسة:

١. هناك العديد من الإجراءات والترتيبات التي تقوم بها الصين لتحويل اليوان لعملة دولية.

٢. هناك العديد من المؤشرات التي تشير إلى إمكانية تحويل اليوان الصيني إلى عملة دولية.

أهمية الدراسة:

هناك العديد من المشكلات والمتغيرات التي تشهدها ساحة النظام النقدي الدولي، لعل أحد أهم هذه المتغيرات هي الدور المتصاعد لليوان الصيني على ساحة النظام النقدي الدولي مدعوماً بإقتصاد قوي ومتنامي، وعدد من الإجراءات والترتيبات الثنائية التي تقوم بها الصين مع العديد من شركائها التجاريين الحاليين أو المتوقعين من خلال علاقة الصين السياسية القوية بهم. وتسعي الصين من خلال تلك الترتيبات الثنائية التي تقوم على أساس إتمام معاملتها التجارية مع شركائها التجاريين من خلال عملتهم الوطنية. لتخفيض أهمية الدولار الأمريكي في تسوية المعاملات على الساحة الدولية، وتخفيض هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي. وذلك من خلال الإستفادة من النمو الكبير في حجم تجارة الصين على الساحة الدولية والتدفقات الإستثمارية المتزايدة من وإلى الصين. ومن المفترض أن تتزايد تبعات تلك التغيرات على الساحة النظام النقدي الدولي خلال الفترة المقبلة الأمر الذي يستدعي دراسة تلك التغيرات كنوع من أنواع إستشراف مستقبل النظام النقدي الدولي المقبل على تغير جوهري خلال الفترة المقبلة.

منهج الدراسة:

إعتمد الباحث على مناهج البحث الآتية:

**المنهج التاريخي:** من خلال عرض المراحل التي مر بها النظام النقدي الصيني.

**المنهج الإستقرائي:** من خلال تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها وإستخدام الإستنتاج المنطقي للتعرف على وضع الإقتصاد الصيني على الساحة الدولية.

**المنهج الوصفي:** قام الباحث بعرض الإجراءات التي قامت بها الصين بهدف تحويل اليوان الصيني إلى عملة دولية وحث المجتمع الدولي للإعتماد علي اليوان ليصبح أحد أهم العملات لتسوية المعاملات على الساحة الدولية في المستقبل القريب.

**المنهج التحليلي:** حيث إستخدم الباحث المنهج التحلي في هذه الدراسة، وذلك بهدف تحليل البيانات الخاصة بحجم الإقتصاد الصيني نسبة إلى الإقتصاد العالمي وأيضاً حركة كل من التجارة والإستثمار من وإلى الصين.

محتويات الدراسة:

لقد قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول: الوضع الحالي للإقتصاد الصيني

المبحث الثاني: تطور النظام النقدي للصين

المبحث الثالث: ترتيبات الصين لتحويل اليوان إلى عملة دولية

المبحث الرابع: مستقبل اليوان الصيني كعملة دولية

الخلاصة والنتائج

## المبحث الأول

### الوضع الحالي للإقتصاد الصيني

أصبحت الصين الآن أحد القوى الإقتصادية الكبرى في الإقتصاد العالمي، فهي تعتبر رابع أكبر قوة إقتصادية في العالم بعد كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وإن كانت بالمعدلات الحالية قادرة على تجاوز ألمانيا قريباً، بالإضافة إلى أنها ثاني أكبر مصدر في العالم، وصاحبة أكبر فائض في الميزان التجاري بالإضافة إلى أكبر رصيد إحتياطيات على مستوى دول العالم، فضلاً عن تحقيقها معدل نمو في المتوسط ١٠% خلال الثلاثون عام الأخيرة، هذا وقد وصل حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام ٢٠٠٨ إلى أربعة عشر مرة حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٨ عندما بدأ "Xiaoping Deny" الإصلاح الإقتصادي في الصين.<sup>١</sup>

ولتوضيح مكانة الإقتصاد الصيني كأحد القوى الإقتصادية الكبرى في الإقتصاد العالمي يمكن الإسترشاد بالمعايير التالية، فلكي تكون الدولة أحد القوى الإقتصادية الكبرى فهناك ثلاثة معايير أساسية يجب على الدولة إستيفائها، وهي أن تتمتع الدولة بإقتصاد كبير يمكنه التأثير في الإقتصاد العالمي، وأن تكون صاحبة إقتصاد ديناميكي ومؤثر في النمو الإقتصادي العالمي، كما يجب أن تكون صاحبة تأثير في إقتصاديات الدول الأخرى من خلال حركة التجارة والإستثمار.

#### ١. حجم الإقتصاد الصيني بالنسبة للإقتصاد العالمي:

إن حجم الإقتصاد الصيني يعتبر موضوع جدل بين الإقتصاديين خصوصاً أن سعر صرف اليوان الصيني يعتبر مقدر بأقل من قيمته الحقيقية. فالعديد من خبراء الإقتصاد يؤكدون أن إستخدام سعر الصرف الإسمي لتحويل البيانات الصينية إلى دولار أمريكي يقلل كثيراً من حجم الإقتصاد الصيني. وذلك لأن الأسعار في الصين لكثير من السلع والخدمات هي أقل بكثير من تلك الموجودة في الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى. ولقد حاول الإقتصاديون التغلب على هذه الفروق في الأسعار عن طريق إستخدام تعادل القوة الشرائية (PPP)، حيث يتم تحويل القيم على أساس القوة الشرائية الفعلية (استناداً إلى الدراسات

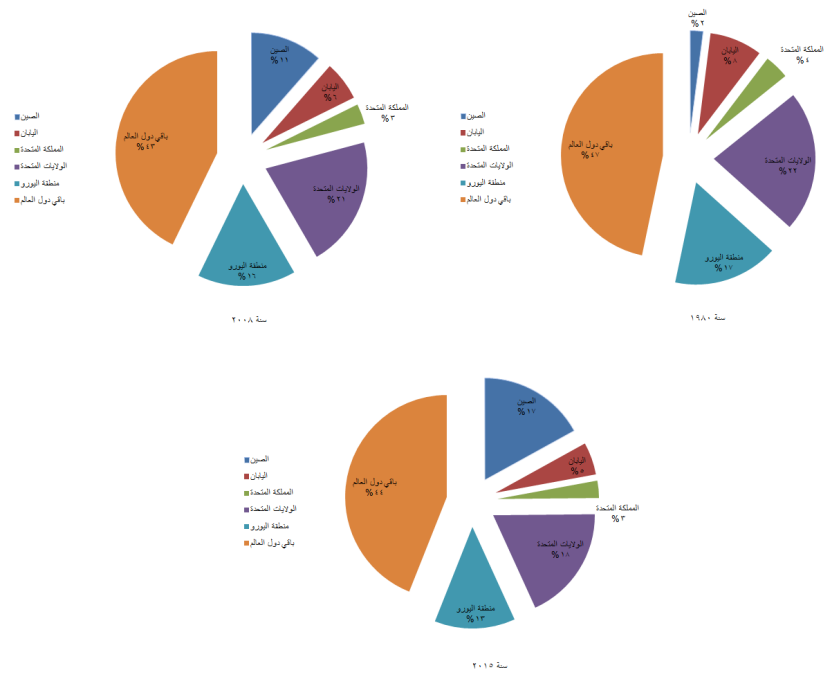
<sup>1</sup> C .Fred Bergsten, Charles Freeman, Nicholas R .Lardy and Derek J .Mitchell :China's Rise :Challenges and Opportunities, Peterson Institute for International Economics, October 2009, P9.



الاستقصائية لمختلف أسعار السلع والخدمات) في كل بلد منهم. ثم يتم إستخدام سعر صرف تعادل القوة الشرائية لتحويل البيانات الإقتصادية الأجنبية لتصبح بعملة الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>2</sup>

وعلى هذا الأساس يمكننا التعرف على حجم الإقتصاد الصيني بالنسبة للإقتصاد العالمي من خلال البيانات التالية، فباستعراض بيانات الشكل التالي رقم (١-١) يمكننا ملاحظة تطور حجم الإقتصاد الصيني مقارنة ببعض إقتصاديات الدول الأخرى في العالم مثل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة واليابان، ويمكن من خلال الشكل مقارنة حجم الإقتصاديات خلال سنة ١٩٨٠، بحجمه في سنة ٢٠٠٨، وتقديرات صندوق النقد الدولي له في سنة ٢٠١٥.

### شكل رقم (١-١) الناتج المحلي الإجمالي للصين



Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2010.  
Gross domestic product based on purchasing power parity (PPP) valuation of country GDP.

وباستعراض الشكل رقم (١-١) يمكننا ملاحظة أن حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين كان يمثل في سنة ١٩٨٠ حوالي ٢% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للعالم، في الوقت الذي كان يمثل فيه حجم الناتج

<sup>2</sup> Wayne M. Morrison :China's Economic Conditions, CRS Issue Brief for Congress, Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, The Library of Congress, USA, 12 January 2006, P4.

المحلي الإجمالي للولايات المتحدة ٢٢%، ومنطقة اليورو ١٧%، والمملكة المتحدة ٤%، واليابان ٨% من الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد العالمي الذي كان حجمه ١٢٤٥١.٥٢ بليون دولار.

أما في سنة ٢٠٠٨ فقد وصل حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين حوالي ١١% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للعالم، في الوقت الذي وصل فيه حجم الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة ٢١%، ومنطقة اليورو ١٦%، والمملكة المتحدة ٣%، واليابان ٦% من الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد العالمي الذي كان حجمه ٦٩٥٦٩.٤٤ بليون دولار.

أما وفقا لتقديرات صنوق النقد الدولي لعام ٢٠١٥، فمن المتوقع أن يصل حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين حوالي ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد العالمي، في الوقت الذي من المتوقع أن يصل فيه حجم الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة ١٨%، ومنطقة اليورو ١٣%، والمملكة المتحدة ٣%، واليابان ٥% من الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد العالمي الذي من المتوقع أن يبلغ حجمه ٩٩٣٩٤.٦٦ بليون دولار.

ومن خلال هذه البيانات التي أوضحها الشكل السابق يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي للصين أصبح يمثل جزء كبير من الناتج العالمي الإجمالي، حيث نما حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين من ٢% في سنة ١٩٨٠ إلى ١١% في سنة ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يصل إلى ١٧% في سنة ٢٠١٥.

## ٢. حجم التجارة وتدفقات الإستثمار من وإلى الصين بالنسبة للإقتصاد العالمي:

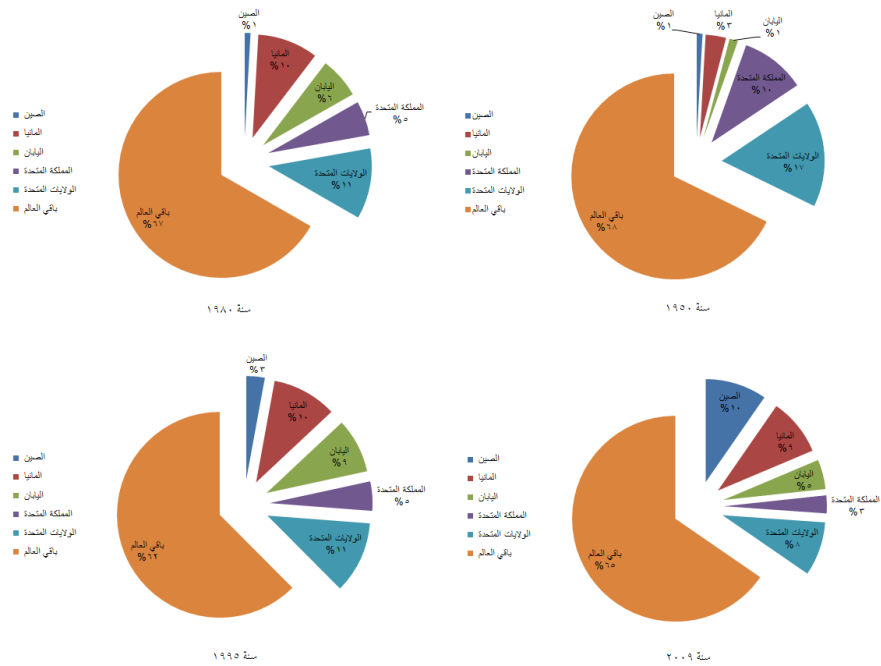
تعتبر كل من حركة التجارة وتدفق الإستثمار أحد أهم وسائل إرتباط إقتصاد أي دولة بالإقتصاد العالمي، فمن خلال حركة التجارة وتدفق الإستثمارات من وإلى الدولة يكون للدولة تأثير في الإقتصاد العالمي، كما يظهر مدى ثقة الإقتصاد العالمي في الدولة وقدرتها على التأثير في الإقتصاد العالمي، وعلى ذلك يمكن من خلال عرض مدى مشاركة الصين في التجارة الدولية، وحجم تدفقات الإستثمار من وإلى الصين التعرف على مدى حجم وقوة الإقتصاد الصيني.

## أ. حجم مشاركة الصين في التجارة الدولية:

زاد حجم مشاركة الصين في التجارة الدولية خلال الثلاث عقود الماضية وقد ساهم النمو الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي للصين منذ بداية الإصلاح الإقتصادي في أواخر سبعينات القرن العشرين في نمو

التجارة الصينية مع العالم سواء على مستوى السلع أو على مستوى التجارة في الخدمات<sup>3</sup>، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل البياني (١-٢) الذي يوضح التطور في حجم الصادرات الصينية السلعية، أما الشكل رقم (١-٣) فيوضح التطور في حجم الواردات السلعية للصين. في حين يوضح الشكل رقم (١-٤) تطور حجم الصادرات الصينية من الخدمات، أما الشكل رقم (١-٥) فيوضح تطور حجم الواردات الصينية الخدمية.

شكل رقم (١-٢) الصادرات السلعية الصينية



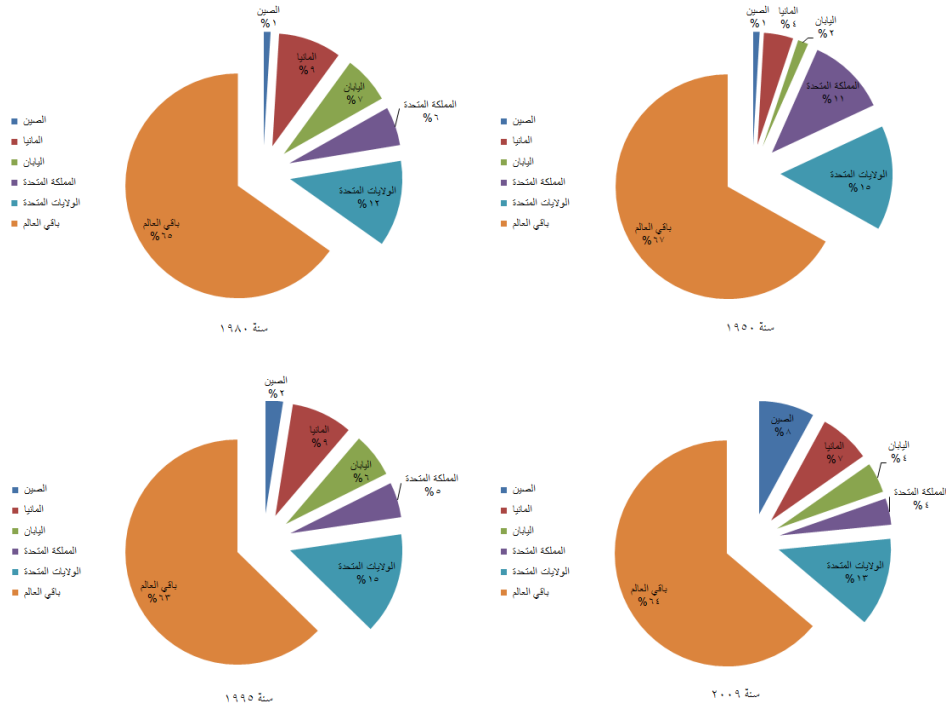
WTO: statistics database, Time Series on international trade,  
<http://stat.wto.org/Home/WSDBHome.aspx?Language=E>

بالنظر للشكل السابق يمكن ملاحظة أن حجم الصادرات الصينية السلعية لم يكن يتجاوز ١% في سنة ١٩٥٠ في الوقت الذي كان فيه نصيب الولايات المتحدة من حجم الصادرات السلعية على مستوى العالم ١٧%، ونصيب المملكة المتحدة ١٠%، وألمانيا ٣%، واليابان ١%، ولم يتحسن وضع الصادرات السلعية الصينية طيلة ٣٠ عام حيث ظلت الصادرات السلعية الصينية لم تتجاوز ١% في سنة ١٩٨٠، وفي سنة ١٩٩٥ وصل حجم الصادرات السلعية الصينية إلى ٣%، أما في سنة ٢٠٠٩ فقد وصل حجم الصادرات السلعية الصينية إلى ١٠% وبذلك أصبحت الصين أكبر مصدر للسلع في العالم متفوقة على كل من ألمانيا

<sup>3</sup> Kai Guo and Papa N'Diaye :Is China's Export-Oriented Growth Sustainable?, IMF Working Paper, Asia and Pacific Department, WP/09/172, August 2009, P3.

التي بلغ حجم صادراتها السلعية ٩% من الصادرات السلعية للعالم، والولايات المتحدة التي حققت نسبة ٩%، واليابان ٥%، والمملكة المتحدة ٣%.

### شكل رقم (٣-١) الواردات السلعية الصينية

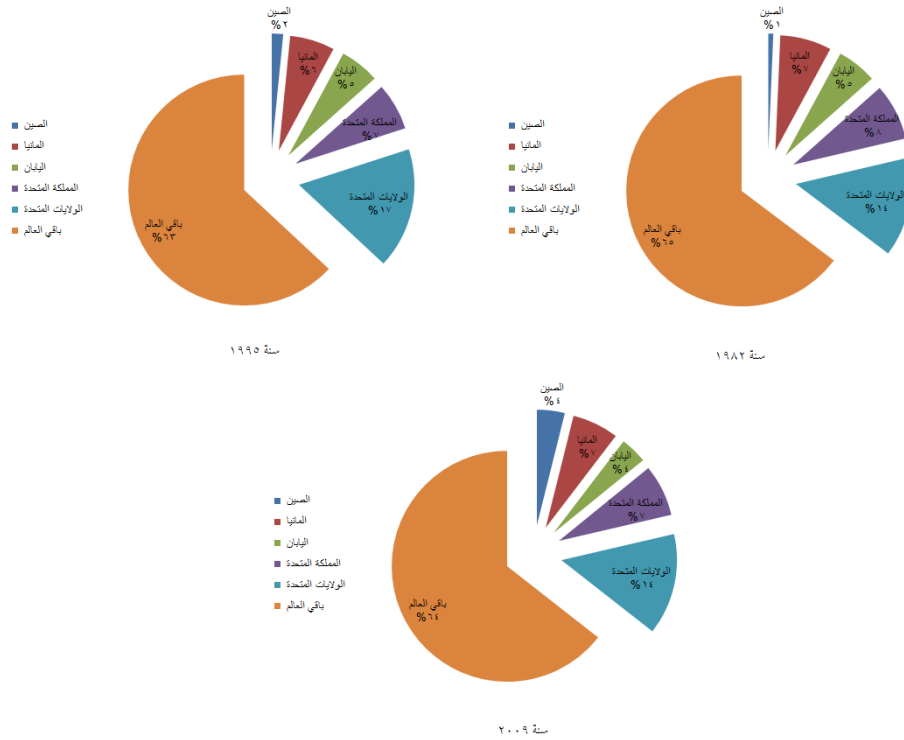


WTO: statistics database, Time Series on international trade,  
<http://stat.wto.org/Home/WSDBHome.aspx?Language=E>

أما بالنسبة للشكل السابق رقم (٣-١) والذي يوضح تطور حجم الواردات الصينية من السلع فنلاحظ من خلاله أنه في سنة ١٩٥٠ كانت حجم الواردات الصينية من السلع لم يتجاوز ١% من حجم واردات العالم في حين كانت واردات الولايات المتحدة ١٥% من واردات العالم، والمملكة المتحدة ١١%، وألمانيا ٤%، أما اليابان فكانت وارداتها ٣% من واردات العالم، وفي سنة ١٩٨٠ لم تتجاوز الواردات الصينية أيضاً ١%، وفي سنة ١٩٩٥ وصلت واردات الصين إلى ٢% من حجم واردات العالم، وفي سنة ٢٠٠٩ إستمرت الولايات المتحدة متصدرة ترتيب أكبر مستورد سلعي في العالم حيث كان حجم وارداتها إلى إجمالي واردات العالم ١٣%، تلتها الصين بما نسبة ٨%، فألمانيا بما نسبة ٧%، ثم اليابان والمملكة المتحدة بنسبة ٤%.

وبذلك تكون الصين في سنة ٢٠٠٩ أكبر مصدر للسلع في العالم متفوقة على ألمانيا، وثاني أكبر مستورد للسلع بعد الولايات المتحدة.

## شكل رقم (٤-١) الصادرات الصينية الخدمية

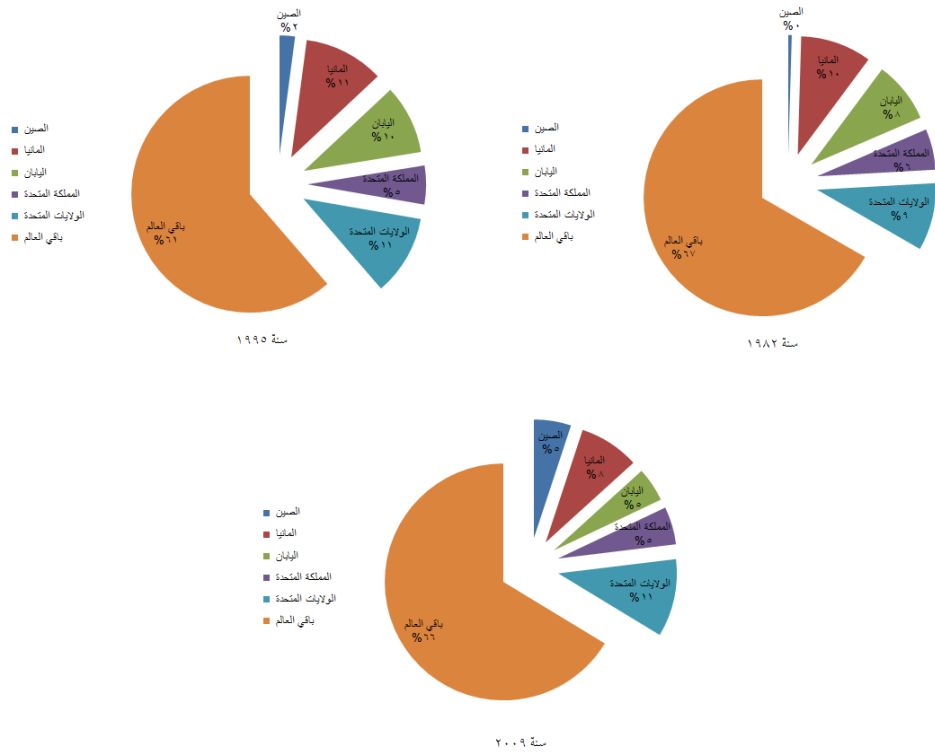


WTO: statistics database, Time Series on international trade,  
<http://stat.wto.org/Home/WSDBHome.aspx?Language=E>

أما الشكل رقم (٤-١) فيوضح تطور حجم صادرات الخدمية الصينية حيث لم يتجاوز حجم الصادرات الصينية من الخدمات للعالم ١% في سنة ١٩٨٢، في حين وصل إلى ٢% من سنة ١٩٩٥، وفي حين وصل حجم صادرات الصين الخدمية في عام ٢٠٠٩ إلى ٤%، في حين أن صادرات الولايات المتحدة من الخدمات يمثل ١٤% من صادرات العالم في الخدمات، تليها كل من ألمانيا والمملكة المتحدة بنسبة ٧%، ثم اليابان بنسبة ٤%.

أما الشكل رقم (٥-١) فيوضح حجم الواردات الصينية من الخدمات إلى إجمالي واردات العالم، وبالنظر للشكل يتضح أن حجم الواردات الصينية من الخدمات في سنة ١٩٨٢ كانت أقل من ١%، ووصلت إلى ٢% في سنة ١٩٩٥، في حين وصلت إلى ٥% في سنة ٢٠٠٩، حيث كانت حجم الواردات الخدمية للولايات المتحدة تمثل ١١% من الواردات الخدمية للعالم، تليها ألمانيا بنسبة ٨%، ثم اليابان والمملكة المتحدة متساوية مع الصين بما نسبة ٥% لكل منهم إلى إجمالي واردات العالم من الخدمات.

## شكل رقم (١-٥) الواردات الصينية الخدمية



WTO: statistics database, Time Series on international trade,  
<http://stat.wto.org/Home/WSDBHome.aspx?Language=E>

ومن الإستعراض السابق للاربع أشكال السابقة التي توضح تطور حجم تجارة الصين السلعية والخدمية مع العالم يمكن التأكيد على أن الصين تعتبر أحد القوى الإقتصادية الكبرى على مستوى العالم من خلال حجم تجارتها مع العالم خاصة في مجال التجارة في السلع، حيث تعتبر الصين أكبر مصدر للسلع في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٠% من إجمالي الصادرات السلعية للعالم، وثاني أكبر مستورد بنسبة ٨% بعد الولايات المتحدة، وإن كان موقف الصين في مجال تجارة الخدمات أضعف من تجارة السلع إلا أنها لازالت تمثل واحدة من أكبر القوى في مجال تجارة الخدمات في العالم وإن كانت تأتي بعد كل من الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة واليابان بنسبة ٤% من إجمالي صادرات العالم الخدمية، وتأتي بعد كل من الولايات المتحدة وألمانيا، بنسبة ٥% من إجمالي واردات العالم من الخدمات مثل كل من المملكة المتحدة واليابان. وبعد التعرض لتلك الأرقام يمكن التأكيد على أن الصين تعتبر أحد القوى الإقتصادية الكبرى في العالم في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات بوصفها أحد أكبر مصدري العالم، وأحد أكبر الأسواق الواسعة في العالم بوصفها أكبر دولة في العالم من حيث تعداد السكان.

ب. تحركات الإستثمارات الأجنبية المباشرة من وإلى الصين:

يعتبر جذب وتشجيع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين أحد أهم أجزاء برنامج الإصلاح الإقتصادي الصيني الذي بدأ منذ ١٩٨٧، وبعد ما يزيد عن ثلاثون سنة من بداية برنامج الإصلاح الإقتصادي في الصين أصبحت الصين أحد أهم الدول الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي رقم (١-١) الذي يوضح تطور النسبة التي تستحوذ عليها الصين من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للعالم.

وبإستعراض أرقام الجدول رقم (١-١)، يمكن ملاحظة تزايد نسبة ما تستحوذ عليه الصين من إجمالي التدفقات الداخلة للإستثمارات الأجنبية المباشرة للعالم، حيث كانت الصين تستحوذ في سنة ١٩٨٠ على ٠.١١% من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم. ثم وصول نصيب الصين في سنة ١٩٩٤ إلى ١٣.١٥%، وهي أعلى نسبة حصلت عليها الصين حتى سنة ٢٠٠٨ حيث كان نصيب الصين ٦.٣٨%، وتعتبر الصين واحدة من أكبر الدول التي تستحوذ على التدفقات الداخلة للإستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من تذبذب تلك التدفقات.

---

<sup>4</sup> K.C .Fung, Hitomi Iizaka, and Sarah Tong :Foreign Direct Investment in China :Policy, Trend and Impact, international conference on "China.s Economy in the 21st Century", Hong Kong, June 2002, P4.

جدول رقم (١-١): تطورات تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين

نسبة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الصين	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الصين	التدفقات الخارجة للإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم	نسبة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للصين	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للصين	التدفقات الداخلة للإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم	السنة
-	-	٥١٥٥٠	%٠.١١	٥٧	٥٤٠٧٦	١٩٨٠
-	-	٥١٥٠٣	%٠.٣٨	٢٦٥	٦٩٥٦٧	١٩٨١
%٠.١٦	٤٤	٢٧٣١٠	%٠.٧٤	٤٣٠	٥٨٠٥٩	١٩٨٢
%٠.٢٥	٩٣	٣٧٣٨١	%١.٨٢	٩١٦	٥٠٢٦٨	١٩٨٣
%٠.٢٧	١٣٤	٥٠١٢٠	%٢.٥٠	١٤١٩	٥٦٨٣٩	١٩٨٤
%١.٠١	٦٢٩	٦١٩٧٥	%٣.٥٠	١٩٥٦	٥٥٨٨٧	١٩٨٥
%٠.٤٦	٤٥٠	٩٦٨٧٩	%٢.٦٠	٢٢٤٤	٨٦٣٤٥	١٩٨٦
%٠.٤٦	٦٤٥	١٤١٤١٣	%١.٦٩	٢٣١٤	١٣٦٥٤٨	١٩٨٧
%٠.٤٧	٨٥٠	١٨٠٢٩٦	%١.٩٦	٣١٩٤	١٦٢٨٣٤	١٩٨٨
%٠.٣٤	٧٨٠	٢٣١٧٥٥	%١.٧٣	٣٣٩٣	١٩٦٦١٧	١٩٨٩
%٠.٣٥	٨٣٠	٢٣٩١١١	%١.٦٨	٣٤٨٧	٢٠٧٢٧٣	١٩٩٠
%٠.٤٦	٩١٣	٢٠٠٤٦٤	%٢.٨٠	٤٣٦٦	١٥٥٦٨٦	١٩٩١
%١.٩٦	٤٠٠٠	٢٠٤٠٥٤	%٦.٦١	١١٠٠٨	١٦٦٥٩٤	١٩٩٢
%١.٨٢	٤٤٠٠	٢٤١٩٦٤	%١٢.٣٧	٢٧٥١٥	٢٢٢٤٠٨	١٩٩٣
%٠.٦٩	٢٠٠٠	٢٨٧٨٨٧	%١٣.١٥	٣٣٧٦٧	٢٥٦٧٨٥	١٩٩٤
%٠.٥٥	٢٠٠٠	٣٦١٦٧٩	%١١.٠٠	٣٧٥٢١	٣٤١١٤٤	١٩٩٥
%٠.٥٣	٢١١٤	٣٩٨٣٢٤	%١٠.٦٩	٤١٧٢٦	٣٩٠٤٤٣	١٩٩٦
%٠.٥٤	٢٥٦٢	٤٧٦١٢٥	%٩.٣٢	٤٥٢٥٧	٤٨٥٨٠٨	١٩٩٧
%٠.٣٨	٢٦٣٤	٦٨٨٥٠٥	%٦.٤٥	٤٥٤٦٣	٧٠٥٣٣٠	١٩٩٨
%٠.١٦	١٧٧٤	١٠٧٨١٨٩	%٣.٧٤	٤٠٣١٩	١٠٧٨٦٠٦	١٩٩٩
%٠.٠٨	٩١٦	١٢١٣٧٩٥	%٢.٩٥	٤٠٧١٥	١٣٨١٦٧٥	٢٠٠٠
%٠.٩٢	٦٨٨٥	٧٤٥٦٦٢	%٥.٧١	٤٦٨٧٨	٨٢٠٤٣٠	٢٠٠١
%٠.٤٧	٢٥١٨	٥٣٦٥٧٢	%٨.٣٨	٥٢٧٤٣	٦٢٩٦٧٥	٢٠٠٢
%٠.٥١	٢٨٥٥	٥٦٣٣٩٩	%٩.٤٧	٥٣٥٠٥	٥٦٥١٦٠	٢٠٠٣
%٠.٥٩	٥٤٩٨	٩٢٩٦٤١	%٨.٢٥	٦٠٦٣٠	٧٣٤٨٩٢	٢٠٠٤
%١.٣٩	١٢٢٦١	٨٧٨٩٨٨	%٧.٤٤	٧٢٤٠٦	٩٧٣٣٢٩	٢٠٠٥
%١.٥١	٢١١٦٠	١٣٩٦٩١٦	%٤.٩٨	٧٢٧١٥	١٤٦١٠٧٤	٢٠٠٦
%١.٠٥	٢٢٤٦٩	٢١٤٦٥٢٢	%٤.٢٢	٨٣٥٢١	١٩٧٨٨٣٨	٢٠٠٧
%٢.٨١	٥٢١٥٠	١٨٥٧٧٣٤	%٦.٣٨	١٠٨٣١٢	١٦٩٧٣٥٣	٢٠٠٨

ملاحظات:

١. المبالغ بالمليون دولار.
٢. العمود رقم أربعة تم حسابه عن طريق الباحث.

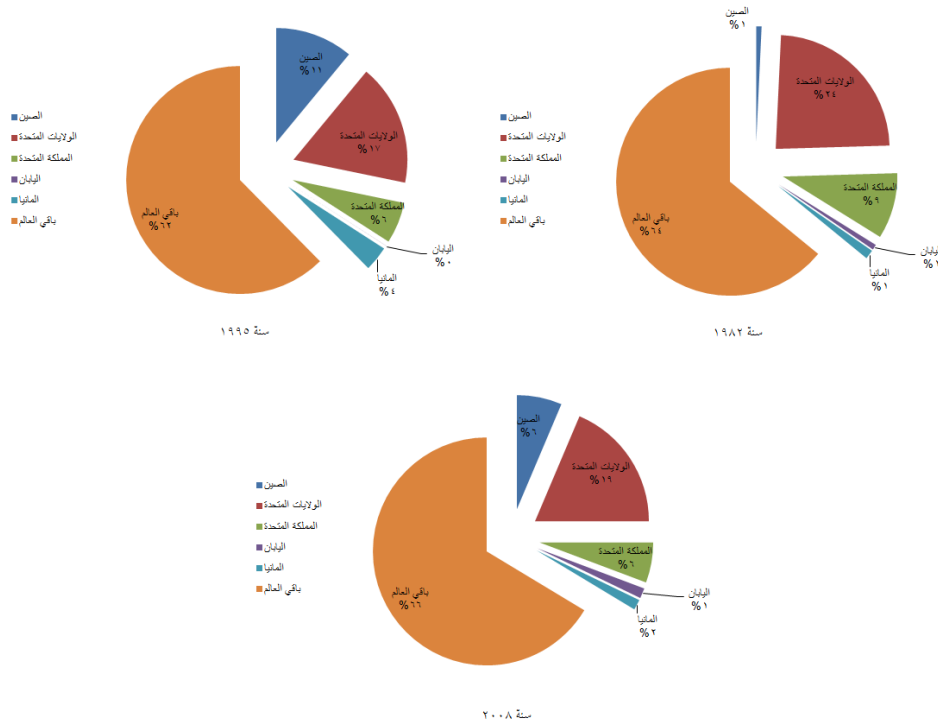
Source :UNCTAD :Statistic, Foreign Direct Investment database:

<http://stats.unctad.org/FDI/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=3084>



ويمكن من خلال الشكل رقم (٦-١) يمكن توضيح نسبة ما تستحوذ عليه الصين من التدفقات الداخلة للإستثمار الأجنبي المباشر خلال ثلاث سنوات مختلفة هي ١٩٨٢، ١٩٩٥، ٢٠٠٨ مقارنة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا.

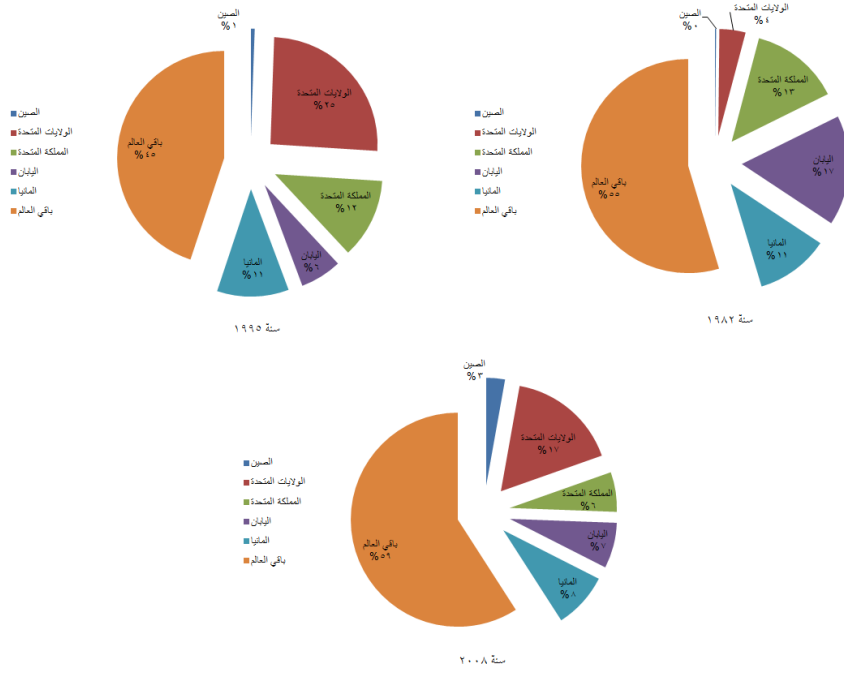
شكل رقم (٦-١) التدفقات الداخلة للإستثمار الأجنبي المباشر للصين



Source: UNCTAD: Statistic, Foreign Direct Investment database:  
<http://stats.unctad.org/FDI/tableView/tableView.aspx?ReportId=3084>

ومن خلال إستعراض الشكل رقم (٦-١) يمكن التأكيد على مدى تصاعد مركز الصين في الإستحواذ على التدفقات الداخلة للإستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من الطبيعة المتذبذبة لتلك التدفقات، حيث يوضح الشكل أن نصيب الصين من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر علي مستوى العالم في سنة ١٩٨٢ لم يكن يتجاوز ١%، ثم وصل إلى ما يقرب من ١١% في سنة ١٩٩٥، ثم تراجع ليصل إلى ٦% في سنة ٢٠٠٨، في الوقت الذي كان نصيب فيه الولايات المتحدة ١٩%، والمملكة المتحدة ٦%، وألمانيا ٢%، وأخيراً اليابان ١%، مما يوضح أن الصين تستحوذ على مكانة متقدمة في هذا المجال.

## شكل رقم (٧-١) التدفقات الخارجة للإستثمار الأجنبي المباشر من الصين



Source: UNCTAD-Statistic, Foreign Direct Investment database:  
<http://stats.unctad.org/FDI/tableView/tableView.aspx?ReportId=3084>

وعلى الرغم من أهمية التدفقات الداخلة للإستثمار الأجنبي المباشر لإقتصاد أي دولة، إلا أن التدفقات الخارجة للإستثمار الأجنبي المباشر تعتبر أيضاً أحد العوامل الهامة التي توضح دور وقدرة الدولة على التأثير في الإقتصاد العالمي، وعليه يمكن من خلال إستعراض أرقام الجدول رقم (١-١) توضيح مدى تطور دور الصين في هذا المجال، في على الرغم من صغر حجم مساهمة الصين في إصدار الإستثمار الأجنبي المباشر إلا أن الأرقام تشير إلى تزايد نسبة مشاركة الصين في هذا المجال حيث كان نصيب الصين في سنة ١٩٨٢ ٠.١٦%، إلى أن وصل إلى أعلى نسبة في سنة ٢٠٠٨ بما نسبته ٢.٨١%، أما بالنسبة لوضع الصين بالنسبة للدول الأخرى فيمكن توضيحه من خلال الشكل رقم (٧-١)، حيث يتضح من خلال الشكل توضيح تطور نسبة ما تصدره الصين من إستثمارات أجنبية مباشرة حيث كانت في سنة ١٩٨٢ نسبة الصين ٠.١٦%، ولم تتجاوز نسبة الصين ١% حتى سنة ١٩٩٥، وإن كان في الفترة الأخيرة قد تطور دور الصين كثيرا حتى وصلت نسبتها في سنة ٢٠٠٨ إلى ما يقرب من ٣%، في الوقت الذي كان فيه نصيب كل من الولايات المتحدة الأمريكية ١٧%، والمملكة المتحدة ٦%، واليابان ٧%، وألمانيا ٨%، وعلى الرغم من إنخفاض نسبة مشاركة الصين بالمقارنة بباقي الدول الكبرى إلا أن هناك تطور ملحوظ في دور الصين في هذا المجال.

### ٣. دور الإقتصاد الصيني في النمو الإقتصادي العالمي:

أدى الإرتباط الكبير بين الإقتصاد الصيني وإقتصاديات باقي دول العالم من خلال التجارة وتدفقات رؤوس الأموال إلى أن يكون لأي تذبذب في النمو في الناتج المحلي الإجمالي للصين أثر فوري ومماثل على الناتج المحلي الإجمالي للدول المجاورة للصين وباقي دول العالم.

وقد توصلت أحد الدراسات القياسية التي نشرها صندوق النقد الدولي إلى النتائج التالية:

أ. الأثر الإجمالي للتغير بنسبة ١% في النمو في الإقتصاد الصيني يؤدي إلى تغير مماثل بنسبة ٠.٤% خلال ثلاث سنوات، و ١% خلال خمس سنوات بالنسبة للإقتصاد العالمي.

ب. على المدى الطويل تشير الدراسة إلى أنه خلال العقدين الماضيين كان لكل زيادة في النمو الإقتصادي للصين بنسبة ١% أثر في نفس الإتجاه بزيادة معدلات النمو بنسبة ٠.٥%. وذلك مع ضرورة ملاحظة الإنخفاض التدريجي لهذا الأثر كلما إبتعدت الدولة جغرافيا عن الصين.<sup>٥</sup>

ويمكن توضيح مدى مشاركة الصين في النمو في الناتج العالمي الإجمالي من خلال الجدول رقم (٢) -

(١) الذي يوضح تطور النمو في الناتج المحلي الإجمالي للعالم والصين خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٨ بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية حتى سنة ٢٠١٥.

<sup>5</sup> Vivek Arora and Athanasios Vamvakidis :China's Economic Growth: International Spillovers, IMF Working Paper, Asia and Pacific Department and Strategy, Policy, and Review Department, WP/10/165, July 2010, P4.

جدول رقم (٢-١): تطور نسبة مشاركة الصين في الناتج العالمي الإجمالي

السنة	العالم	الصين	حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي
١٩٨٠	١٢٤٥١.٥٢	٢٤٧.٨٨	%١.٩٩
١٩٨١	١٣٩٠٠.٧٥	٢٨٥.٣٧	%٢.٠٥
١٩٨٢	١٤٨٦٢.٧٤	٣٣٠.٠٧	%٢.٢٢
١٩٨٣	١٥٨٦٤.٠٥	٣٨٠.٥	%٢.٤٠
١٩٨٤	١٧٢٠٠.٥٣	٤٥٤.٦٩	%٢.٦٤
١٩٨٥	١٨٣٥٩.٩٦	٥٣١.٥٧	%٢.٩٠
١٩٨٦	١٩٤٠١.١٧	٥٩١.٤٦	%٣.٠٥
١٩٨٧	٢٠٦٧٢.٤٨	٦٧٩.٠٦	%٣.٢٨
١٩٨٨	٢٢٣١١.٥٨	٧٨١.٥٢	%٣.٥٠
١٩٨٩	٢٣٩٩٨.٦٢	٨٤٤.٠٥	%٣.٥٢
١٩٩٠	٢٥٦٢٦.١٣	٩١٠.٢٢	%٣.٥٥
١٩٩١	٢٦٨٥٩.٤٠	١٠٢٩.١٩	%٣.٨٣
١٩٩٢	٢٧٩٨٥.١٧	١٢٠٣.٢٠	%٤.٣٠
١٩٩٣	٢٩١٢٥.٠٣	١٤٠٢.٠٠	%٤.٨١
١٩٩٤	٣٠٦٦٧.٧٥	١٦١٩.٠٣	%٥.٢٨
١٩٩٥	٣٢٢٩٠.٢٥	١٨٣٣.٣٩	%٥.٦٨
١٩٩٦	٣٤١٠٦.٨٧	٢٠٥٥.٠٨	%٦.٠٣
١٩٩٧	٣٦٠٨٦.٧٠	٢٢٨٥.٨٣	%٦.٣٣
١٩٩٨	٣٧٤٣٩.٠٧	٢٤٩١.٩١	%٦.٦٦
١٩٩٩	٣٩٣٣٧.٩٨	٢٧٢٠.٧٥	%٦.٩٢
٢٠٠٠	٤٢١١٦.٠٥	٣٠١٣.٢٢	%٧.١٥
٢٠٠١	٤٤٠٢٠.١٠	٣٣٣٧.٢٩	%٧.٥٨
٢٠٠٢	٤٥٩٩٣.٢٩	٣٧٠٠.٠٨	%٨.٠٤

%٨.٥٥	٤١٥٧.٨٢	٤٨٦٤٠.٤٦	٢٠٠٣
%٨.٩٥	٤٦٩٧.٩٠	٥٢٤٩٤.٩١	٢٠٠٤
%٩.٤١	٥٣١٤.٣٧	٥٦٥٠٤.٦٦	٢٠٠٥
%١٠.٠٠	٦١٢٤.٣٦	٦١٢٥٠.٧٥	٢٠٠٦
%١٠.٧٦	٧١١٩.٧٠	٦٦١٨٩.٨٠	٢٠٠٧
%١١.٤٥	٧٩٦٦.٥٤	٦٩٥٦٩.٤٤	٢٠٠٨
%١٢.٥٦	٨٧٦٥.٢٤	٦٩٨٠٨.٨١	٢٠٠٩
%١٣.٢٧	٩٧١١.٧٢	٧٣١٩٩.٦١	٢٠١٠
%١٣.٩٨	١٠٨٢٨.٧٧	٧٧٤٣٥.٩٦	٢٠١١
%١٤.٧١	١٢١٠١.٢٧	٨٢٢٩٠.٥٢	٢٠١٢
%١٥.٤٤	١٣٥٢١.٤٦	٨٧٥٩٩.٢٣	٢٠١٣
%١٦.١٩	١٥١٠٦.٦٥	٩٣٣٠٨.٨١	٢٠١٤
%١٦.٩٦	١٦٨٥٤.٦٦	٩٩٣٩٤.٦٦	٢٠١٥
ملاحظات:			
١. المبالغ بالبيون دولار.			
٢. العمود رقم أربعة تم حسابة عن طريق الباحث.			
Source :International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2010			

ومن خلال الجدول رقم (٢-١) يمكن توضيح مدى تطور مشاركة الصين في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي حيث كان الناتج المحلي الإجمالي للصين يمثل ١.٩٩% من الناتج المحلي العالمي في سنة ١٩٨٠، ثم وصل إلى ١١.٤٥% في سنة ٢٠٠٨ ومن المتوقع أن يصل في سنة ٢٠١٥ إلى ١٦.٩٦% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وبالتالي يظهر وبوضوح مدى مساهمة الإقتصاد الصيني في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ومن خلال إستعراض النقاط الثلاثة السابقة يمكننا التأكيد على أن الصين أصبحت بالفعل أحد القوى الإقتصادية الكبرى في الإقتصاد العالمي بعد إستيفائها المتطلبات اللازمة للاعتراف لها بهذه المكانة.

## المبحث الثاني

### تطور النظام النقدي للصين

يعود تاريخ استخدام النقود في الصين إلى ما يزيد عن ٤٠٠٠ سنة، وقد استخدمت الحبوب والماشية، بالإضافة إلى اللؤلؤ والصدف، فضلاً عن الذهب والفضة كوسائط للتداول عبر تاريخ الصين. هذا وقد بدأ استخدام أوراق النقد كوسيط للتداول في الصين منذ أكثر من ألف سنة، ومع الدور المتصاعد للبنوك بالمعنى الحديث أصبح لل عملات الورقية دور هام في التاريخ الحديث. وبعد إنتصار القوات الشيوعية في الحرب الأهلية في الصين بعد الحرب العالمية تم إنشاء بنك الشعب الصيني (PBC) في ١ ديسمبر ١٩٤٨. وفي العام نفسه، بدأ بنك الشعب الصيني في إصدار اليوان. وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر ١٩٤٩ أصبح اليوان العملة الوحيدة الرسمية في الصين. وفي السنوات القليلة التالية لذلك عملت الصين على ضبط النظام المالي والنقدي، وإدارة النقد الأجنبي بصورة مركزية، ووضع التضخم تحت السيطرة، وثبتت الأسعار، وفي ١ مارس ١٩٥٥ أصدر بنك الشعب الصيني وحدة جديدة من اليوان لتحل محل القديمة، حيث أن الوحدة الواحدة من الإصدار الجديد تعادل ١٠٠٠٠٠ يوان. وقد ظل هذا الإصدار الجديد للعملة دون تغيير منذ ذلك الحين. ويعتبر اليوان هو وحدة النقد الأساسية للصين، بينما هناك وحدتين أصغر تستخدمان أيضاً هما: جياو (Jiao) وتساوي ١٠% من اليوان، والفين (Fen) وتساوي ١% من اليوان.<sup>٦</sup>

#### ١. النظام النقدي للصين قبل الإصلاح الإقتصادي:

منذ عام ١٩٤٩ وحتى أواخر سبعينيات القرن العشرين وتحديداً قبل بداية الإصلاح الإقتصادي كان اليوان الصيني مقوماً بأعلى من قيمته، وذلك وفقاً للخطة المركزية للصين والتي كانت تعمل على تشجيع قطاع الصناعة وإحلال الواردات. وهذه السياسة كانت تقوم على أساس التحكم الكامل للدولة في الصادرات والواردات، بالإضافة إلى التعاملات في الصرف الأجنبي وربط وثبتت سعر الصرف. وقد ساعد تقييم اليوان - بأكبر من قيمته - الحكومة الصينية على تقديم واردات معدات الإنتاج الصناعي ومدخلات الإنتاج بأسعار أفضل من باقي القطاعات الأخرى، ولكن هذا السياسة أدت إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي، بالإضافة إلى إضعاف موقف الصادرات الصينية والتي كان معظمها في سنة ١٩٥٠ من السلع الزراعية.

<sup>6</sup> Jiawen Yang, Haiyan Yin, Hui He :The Chinese Currency :Background and the current Debate, School of Business, The George Washington University, December 2003, P3.

ومنذ سنة ١٩٥٠ أقامت الصين نظام صارم للرقابة على الصرف الأجنبي، حيث كان يقضي بإيداع النقد الأجنبي الذي تمتلكه كل الجهات لدى بنك الشعب الصيني بما في ذلك الصينيين المغتربين أي الأجانب المقيمين في الصين، السفارات والبعثات الدبلوماسية، وعائدات التصدير. حيث كان بنك الشعب الصيني هو الجهة الوحيدة المصرح لها بالتعامل في النقد الأجنبي. وذلك حيث أنه بعد الحرب العالمية الثانية - مثل كثير من العملات - لم يكن اليوان قابل للصرف مقابل غالبية عملات العالم.<sup>٧</sup>

## ٢. النظام النقدي للصين خلال فترة الإصلاح الإقتصادي:

بدأت الصين الإصلاح الإقتصادي في سنة ١٩٧٨، وبدأت الصين تتبع نظام لا مركزي في التجارة بداية من سنة ١٩٧٩. وكرد فعل للخسائر التي كانت تحققها تجارة الصين الخارجية قرر مجلس الدولة وضع نظام يسمح للمصدرين ووكلائهم والمالك الحكومي بالإحتفاظ بجزء من أرباحهم من النقد الأجنبي، وفي نفس الوقت قامت الحكومة بوضع نظام مماثل يسمح للمصادر غير التجارية بالإحتفاظ بجزء من عملتهم الأجنبية مثل التحويلات الخارجية، ورسوم السفن العابرة، وعوائد السياحة، وقد كان هذا النظام الذي يسمح بالإحتفاظ بالعملات الأجنبية مجرد مقدمة لتطورات كبيرة في النظام، ونتيجة لذلك فقد بدأ في الصين التعامل من خلال سعرين للصرف بداية من سنة ١٩٨٠، الأول هو سعر الصرف الثابت والمعلن من الدولة ويستخدم لتسوية المعاملات بين الأطراف غير المسموح لهم التعامل في النقد الأجنبي، والسعر الثاني هو السعر الذي يستخدم لتسوية المعاملات بين الأطراف التي يسمح لها التعامل في النقد الأجنبي. وأصبح هذا النظام المزوج لسعر الصرف ولأول مرة يعكس الصورة الحقيقية ولو جزئياً لقيمة اليوان أمام عملات الشركاء التجاريين للصين، حيث كان السعر الرسمي للدولار يساوي ١.٥٣ يوان، في حين أن السعر الذي يستخدم لتسوية المعاملات الخاصة هو أن الدولار يساوي ٢.٨٠ يوان.

في البداية أدى نظام سعر الصرف المزوج إلى تنشيط الصادرات الصينية وتحقيقها للأرباح، ولكن مع مرور الوقت لم يعد سعر تسوية معاملات السلع والخدمات الخاصة بالتصدير كافي لمواجهة الإرتفاع المستمر لقيمة الدولار أمام اليوان، هذا فضلاً عن ضغوط صندوق النقد الدولي على الصين للتخلي عن نظام سعر الصرف المزوج، حيث كان يسمح للدول باستخدام سعر الصرف المزوج لفترات قصيرة لعلاج الإختلال المؤقت في ميزان المدفوعات، هذا بالإضافة إلى إعتراض الولايات المتحدة الأمريكية - أكبر شريك تجاري للصين في ذلك الوقت - على هذا النظام المزوج لسعر الصرف الذي كانت تعتقد أنه يؤدي إلى

<sup>7</sup> Morris Goldstein and Nicholas R. Lardy: The Future of China's Exchange Rate Policy) Policy Analyses in International Economics 87(, Peterson Institute for International Economics, July 2009, P3:4.

خدمة المصالح الصينية على حساب الولايات المتحدة، مما أدى إلى إتخاذ ترتيبات لإلغاء نظام سعر الصرف المزدوج بداية من سنة ١٩٨٥ والعودة إلى نظام سعر الصرف الأحادي الثابت.<sup>٨</sup>

وقامت الصين بإتخاذ إجراءات لتخفيض سعر صرف عملتها الرسمي ليقترّب من السعر السوقي ليصل السعر الرسمي إلى ٣.٢ يوان مقابل الدولار في منتصف ١٩٨٦، ثم تبعه تخفيض آخر بنسبة ١٥% لتصبح القيمة ٣.٧ يوان مقابل الدولار في ٥ يوليو ١٩٨٦، ثم بعد ذلك تخفيض آخر في ديسمبر ١٩٨٩ لتصبح القيمة ٤.٧ يوان مقابل الدولار، ثم بعد ذلك تخفيضات أخرى لتصل القيمة إلى ٥.٨ في نهاية ١٩٩٣، وفي ١ يناير ١٩٩٤ حدث تخفيض آخر للسعر الرسمي لليوان لتصبح القيمة ٨.٧ يوان مقابل الدولار كخطوة نهائية لتوحيد سعري الصرف لليوان في سعر واحد وفق الخطة الموضوعية من الصين لتوحيد سعر الصرف، وخلال ١٨ شهر التالية قامت الحكومة بإعادة تقييم قيمة اليوان لتصل القيمة ٨.٣٠ يوان مقابل الدولار في يونيو ١٩٩٥، ثم إرتفعت القيمة قليلاً إلى ٨.٢٨ في أكتوبر ١٩٩٧، ومنذ ذلك الحين حتى بداية إصلاح النظام النقدي للصين في ٢١ يوليو ٢٠٠٥ وقيمة اليوان مقابل الدولار تتحرك في إطار ضيق حول ٨.٢٨ يوان مقابل الدولار.

في ٢١ يوليو ٢٠٠٥ أصدرت الصين نظام جديد لصرف اليوان أنهى العقود الطويلة من سعر الصرف الإسمي الثابت مقابل الدولار. وقد أعلنت السلطات إعادة تقييم اليوان مقابل الدولار لتصبح القيمة ٨.١١ يوان بدلاً من ٨.٢٨ يوان مقابل الدولار، وأعلنت أيضاً أن قيمة اليوان منذ ذلك الحين سوف تتحدد حسب سلة من العملات بدلاً من الإرتباط بالدولار، والأهم من ذلك إعلان البنك المركزي الصيني أن سعر الصرف سوف يصبح أكثر مرونة عن ما سبق إعتماًداً على تحديد سعر الصرف على أساس قوى العرض والطلب.

وبنهاية سنة ٢٠٠٨ أصبح السعر الرسمي المعلن لليوان مقابل الدولار ٦.٨٣ يوان مقابل الدولار، ليعكس الإرتفاع في قيمة اليوان مقابل الدولار بنسبة ٢١% منذ ٢١ يوليو ٢٠٠٥.<sup>٩</sup>

وبذلك تكون الصين قد تحولت من نظام سعر صرف ثابت يحدد مركزياً في سنة ١٩٥٠ إلى نظام سعر الصرف الحر، فمنذ بداية الإصلاح الإقتصادي بدأت الصين تتجه للتخفيف من الرقابة على أسعار الصرف تمهيداً للدخول في مرحلة تحرير أسعار الصرف والتي لم تبدأ إلا في ٢١ يوليو ٢٠٠٥.

<sup>٨</sup> Jiawen Yang, Haiyan Yin, Hui He :The Chinese Currency :Op, P3:4.

<sup>٩</sup> Morris Goldstein and Nicholas R.Lardy: Op, P4:11.



## المبحث الثالث

### ترتيبات الصين لتحويل اليوان إلى عملة دولية

قامت الصين مؤخراً بإتخاذ عدد من الترتيبات لإستخدام اليوان في تسوية المعاملات الخارجية للصين وذلك بسبب وجود إهتمام من جانب الصين للحد من التعرض للتقلبات في سعر الدولار وإدخال اليوان تدريجياً في التجارة والتمويل الدوليين، ومن أهم هذه الترتيبات:

- أعلنت الحكومة الصينية في ٨ أبريل ٢٠٠٩ أنها ستتيح للمصدرين في الجزء البري الرئيسي للصين تسوية معاملاتها في التجارة الخارجية بإستخدام اليوان على أن ينظر إلى تلك الخطوة على أنها الخطوة الأولى نحو تحويل اليوان إلى عملة دولية. والتجربة الأولى ستكون بين المناطق الرئيسية للصادرات الصينية وهي مناطق دلتا نهر أليانجستي، ومناطق دلتا نهر اللؤلؤ، وبين المناطق الإدارية المستقلة وهي هونج كونج وماكاو. أما عن المحاولة الثانية لإستخدام اليوان لتسوية المعاملات التجارية فسنتكون بين المصدرين في منطقة قوانغشي ذاتية الحكم ومقاطعة يوننان في جنوب غرب الصين ونظرانهم في الدول الـ ١٠ لرابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان). وهذه المحاولات لن تنطبق إلا على عدد محدود من الشركات في بادئ الأمر. علي سبيل المثال أعلن حاكم مقاطعة قوانجدونج أن ٣٠٠ شركة في مدينة قوانجتشو وشنتشن وتشوهاي ودونجقوان ستكون مؤهلة للدخول في هذه التجربة. ومن المحتمل أن يكون لهذا البرنامج الإختباري أثار فورية محدودة، نتيجة عدم وجود سوق لتحويل العملات بالإضافة إلى الدوافع التحويلية التي قد تحد من رغبة الشركات الأجنبية في الإعتماد على اليوان. والأسواق الآن في حالة إنتظار للوائح المفصلة التي يتم نشرها من قبل الحكومة الصينية، ولكن الشركات الأجنبية من المحتمل أن يكون عليها تحويل عملتها إلى الدولار الأمريكي أولاً قبل الدفع باليوان مما يؤدي إلى زيادة التكاليف والمعوقات. وهذه التجربة من المرجح أن يتم توسيعها في حال نجاحها، ومع مرور الوقت سوف تزيد ثقة المجتمع الدولي في اليوان.

- وقعت الصين منذ ديسمبر ٢٠٠٨ ست إتفاقات لتبادل العملة بقيمة إجمالية تبلغ ٦٥٠ مليار يوان أي بما يعادل ٩٥ مليار دولار مع كلا من (أندونيسيا، كوريا الجنوبية، هونج كونج، ماليزيا، بيلاروسيا، والأرجنتين). وإن كانت الأهمية العملية لهذه الإتفاقات لا تزال غير واضحة، فإنها تبدو أكثر توجهاً في التجارة والتمويل بالإضافة إلى إبداء حسن النية السياسية أكثر من أن تكون لتكوين إحتياجات للنقد الأجنبي للحفاظ على إستقرار العملة. حيث أن اليوان غير قابل للتحويل. فالأرجنتين

على سبيل المثال لا يمكنها بيع اليوان للدفاع عن قيمة عملتها. والبلدان التي لديها إتفاقية لمبادلة عملتها مع اليوان لا يمكنها أن تستخدم اليوان إلا لدفع ثمن وارداتها من السلع الصينية وهو خيار يمكن أن يكون مفيد في الوقت الذي تمثل فيه سيولة الدولار مشكلة بالنسبة لبلدان كثيرة في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية. وتعتبر هذه الخطوة مهمة نحو تعزيز دور اليوان في تسوية المعاملات التجارية وهي تستهدف تحويل اليوان تدريجيا إلى عملة إحتياطي دولية. ولتحقيق هذا الهدف فقد أعلنت الصين والبرازيل خطط مباشرة في ١٨ مايو ٢٠٠٩ لتسوية واردات الصين من البرازيل من خلال اليوان، في حين أن واردات البرازيل من الصين يدفع ثمنها بالريال البرازيلي متجاوزين بذلك استخدام الدولار الأمريكي، وجاء هذا الإعلان بعد أن تفوقت الصين على الولايات المتحدة في إبريل ٢٠٠٩ كأكبر شريك تجاري للبرازيل. ومع ذلك فإن هذه التوجهات تواجه بعض العقبات منها أن التجارة بين البلدين بغير عملات قابلة للتحويل سوف تتطلب مشاركة من البنوك المركزية في كل صفقة، وهي نفس المتاعب التي واجهت الأرجنتين والبرازيل في تجربة مماثلة مما يبقى التجارة فيما بينهم على نطاق محدود. ومع ذلك فقد أعلن رئيس الوزراء الماليزي في ٣ يونيو ٢٠٠٩ أن ماليزيا قد تنضم إلى البرازيل في تسوية معاملتها التجارية مع الصين باستخدام اليوان. هذا بالإضافة إلى روسيا التي انضمت إلى إتفاق مماثل بعد أسبوعين، مما يدل على وجود إهتمام وفوائد سياسية إن لم تكن إقتصادية في هذه الترتيبات.

- كما أعلنت الصين وتركيا في ٨ أكتوبر ٢٠١٠ خلال زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو لتركيا وإجتماعه برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عن توقيع عددا من الإتفاقيات الثنائية تستهدف تعزيز التعاون في مجالات الإقتصاد والتجارة والنقل والاتصالات والثقافة وإحياء فكرة طريق الحرير الجديد. بهدف زيادة حجم التبادل التجاري الحالي من معدله البالغ ١٧ مليار دولار سنويا إلى ٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥ وإلى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠. كما إقترح خلال المحادثات أن تكون الصفقات التجارية بين البلدين بالعملتين المحليتين وليس بالعملات الدولية من أجل تعزيز حضور عمليتي البلدين على الساحة الدولية وتجنب التقلبات التي تحدث في أسعار صرف العملات الدولية.<sup>١٠</sup>

- أطلقت الصين في ١ يونيو ٢٠٠٩ نظام جديد متعدد الأطراف لتسوية المعاملات يدار عن طريق نظام الصين لتجارة العملات الأجنبية (CFETS)، والذي من شأنه أن يدير خدمات تسوية العملات لعدد ٢١ صانع سوق صيني وأجنبي لتجارة اليوان مقابل (الدولار الأمريكي، اليورو، الين، الجنيه

<sup>10</sup> British Broadcasting Corporation:

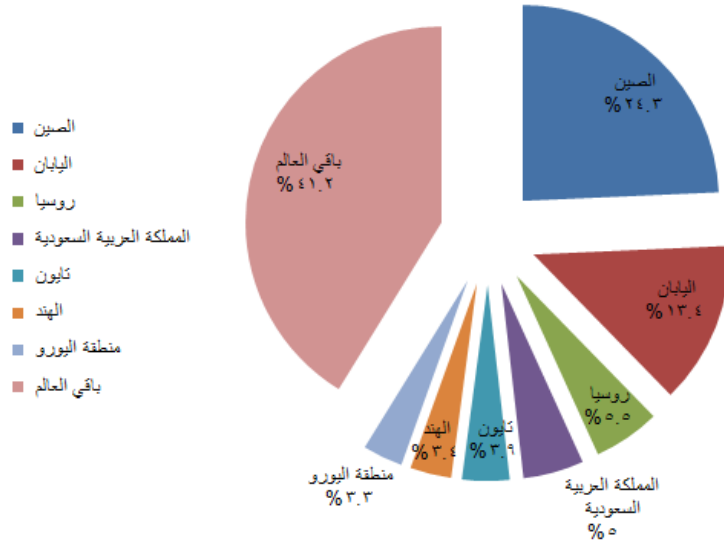
[https://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/10/101007\\_turkey\\_china\\_tc2.shtml](https://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/10/101007_turkey_china_tc2.shtml)

الإسترليني، ودولار هونج كونج). ولم يعاني النظام المصرفي الصيني الداخلي المتعامل في العملات من أزمات، خلافا لأسواق العملات الدولية التي عانت من أزمة سيولة خلال الأزمة المالية العالمية الحالية، الأمر الذي أدى إلى قيام البنوك بقطع خطوط الإئتمان مع نظرائهم الأجانب، بهدف القضاء على خطر إتهيار الثقة في النظام المصرفي عن طريق إستبعاد مخاطر التبادل، في حين أكد النظام الصيني لتجارة العملات الأجنبية (CFETS) على أهمية زيادة حجم التداول والسيولة فيما بين البنوك بالعملة المحلية (اليوان)، كخطوة مبدئية ومهمة نحو بناء بنية تحتية لنظام تعاملات النقد الأجنبي.

- أما فيما يتعلق بحرية التعامل في اليوان، فإنه في ١٩ مايو ٢٠٠٩ أصبح كلا من بنك (HSBC) وبنك شرق آسيا أولى البنوك الأجنبية التي حصلت على موافقة على بيع سندات باليوان في هونج كونج، وهذا القرار سيدعم تجربة إستخدام اليوان في تسوية المعاملات التي سبق مناقشتها، عن طريق زيادة مقدار السيولة باليوان في هونج كونج. وهذا في الوقت الذي قام فيه بنك الصين (BoC) الذي يقع في الجزء البري الرئيسي بالصين ببيع سندات مقومة باليوان في هونج كونج منذ عام ٢٠٠٧، وبنوك هونج كونج أصبح بإمكانها إستقبال ودائع باليوان منذ عام ٢٠٠٤. بالإضافة إلى بعض التطويرات والتنظيمات في السوق مثل السماح للشركات الصينية بفتح حسابات باليوان في هونج كونج، ومن المنتظر حدوث المزيد من التطويرات في الأشهر القادمة.<sup>11</sup>
- أما فيما يتعلق بالإحتياطيات الدولية فيمكن ملاحظة أن الصين صاحبة أكبر إحتياطي نقدي علي مستوى العالم يعطيها القدرة والقوة اللازمة للمحافظة علي سعر صرف عملتها، بل والقدرة على التأثير في سوق الصرف العالمي، ويمكن توضيح حجم الإحتياطي النقدي للصين مقارنة بباقي دول العالم من خلال الشكل التالي رقم (١-٣).

<sup>11</sup> Brendan Kelly: China's Challenge to the International Monetary System :Incremental Steps and Long-Term Prospects for Internationalization of the Renminbi, Issues and Insights Vol.9-No 11, Honolulu, HI, June 2009, Pacific Forum CSIS, P3:4.

شكل رقم (٣-١) حجم الإحتياطي النقدي للصيني مقارنة بالإحتياطي النقدي العالمي



Source: Reza Moghadam: Reserve Accumulation and International Monetary Stability, International Monetary Fund, Policy and Review Department, 13 April 2010, P6.

يمكن من خلال الشكل رقم (٣-١) ملاحظة إمتلاك الصين أكبر رصيد من الإحتياطيات النقدي على المستوى الدولي بنسبة ٢٤.٣% من إجمالي الإحتياطي النقدي الدولي وبما يعادل ١.٧ ترليون دولار، تليها اليابان بنسبة ١٣.٤%، تأتي بعدهما روسيا بنسبة ٥.٥%، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة ٥%، وتايوان بنسبة ٣.٩% وهي في حد ذاتها جزء من الصين، والهند بنسبة ٣.٤%، وأخيراً منطقة اليورو بنسبة ٣.٣%.

- شكلت الصين بالإضافة إلى كل من البرازيل، روسيا، والهند شبه تحالف يهدف إلى إعادة صياغة النظام النقدي الدولي وقد بدأت الترتيبات الدعوة لمثل هذا النظام النقدي متعدد العملات عندما اجتمع قادة (BRIC) - وهي إختصار للأحرف الأولى من أسماء مجموعة الدول التي تبنت الدعوة لنظام دولي متعدد العملات وهي البرازيل، روسيا، الهند، والصين- في مدينة إيكاترينبرج الروسية في ١٦ يونيو ٢٠٠٩، عندما أعلنت هذه الدول ذات القوى الإقتصادية الصاعدة وبشكل جماعي، إستيائها من النظام النقدي الدولي الحالي القائم على أساس هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي والذي أنشئ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد أشارت إلى أن هناك الكثير من التحيز في هذا النظام ضد مصلحة البلدان النامية وفضلا عن أنه يهمل دورها في عملية صنع القرار في النظام النقدي

الدولي.<sup>١٢</sup> وقد استطاعت تلك الدول الناشئة الأربعة خلال الإجتماع الوزاري الأخير لمجموعة العشرين الذي إنعقد في كوريا الجنوبية بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٠ على بعض من مطالبها تمثلت في إعادة توزيع الحصص داخل صندوق النقد الدولي لتصبح كل من الهند وروسيا والبرازيل والصين بين البلدان العشرة صاحبة أكبر حصص في صندوق النقد الدولي، كذلك وافق الإجتماع الوزاري لمجموعة العشرين على تعديل المجلس التنفيذي للصندوق الذي يضم ٢٤ عضو بما يعزز تمثيل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان الديناميكية في هذا المجلس المنوط به إتخاذ القرارات اليومية في الصندوق. وإضافة إلى ذلك، سوف يصبح أعضاء المجلس الممثلون للدول الأوروبية المتقدمة أقل بعضوين، كما سيصبح إختيار أعضاء المجلس بالإنتخاب وليس بالتعيين.<sup>١٣</sup>

---

<sup>12</sup> Mansoor Dailami, Paul Masson :The New Multi-polar International Monetary System, Policy Research Working Paper 5147, The World Bank, Development Economics, Development Prospects Group, December 2009, P1:5.

<sup>13</sup> International Monetary Fund :Survey Magazine :In the News, G-20 Ministerial Meeting, G-20 Ministers Agree 'Historic' Reforms in IMF Governance, 23 October 2010:  
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2010/NEW102310A.htm>

## المبحث الرابع

### مستقبل اليوان الصين كعملة دولية

بعد العرض السابق لكل من واقع الإقتصاد الصيني، والتطورات في النظام النقدي الصيني، وترتيبات تحويل اليوان إلى عملة دولية، يمكن التعرف على مدى إمكانية تحويل اليوان إلى عملة دولية من خلال التعرف على المتطلبات الواجب توافرها في العملة الدولية ومدى إنطباق تلك المتطلبات على اليوان الصيني:

#### ١. حجم الإقتصاد:

ترتبط العملات الدولية دائماً بالإقتصاديات ذات الحجم الكبير والتنافسية في كل من التجارة والإستثمار الدوليين، وقد أمكن توضيح هذه النقاط من خلال النقطة أولاً في هذا البحث:

أ. بالنسبة لحجم الإقتصاد الصيني فإنه يمكن توضيحه من خلال إستعراض حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين بعد تعديله بتعادل القوة الشرائية (PPP GDP) بالنسبة للإقتصاد العالمي حيث مثل ٢% في سنة ١٩٨٠ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وزادت هذه النسبة إلى أن وصلت ١١% في سنة ٢٠٠٨ ليمثل بذلك الإقتصاد الصيني ثالث أكبر ناتج محلي في العالم بعد كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن تزيد نسبة الصين في الناتج المحلي العالمي لتصبح ثاني أكبر ناتج محلي إجمالي في العالم بنسبة ١٧%، بعد الولايات المتحدة بنسبة ١٨% في سنة ٢٠١٥.

ب. بالنسبة لحجم مشاركة الصين في التجارة والإستثمار الدوليين، فإن الصين إستطاعت التفوق على ألمانيا كأكبر مصدر للسلع في العالم، كما أن الصين تعتبر ثاني أكبر مستورد للسلع في العالم، أما في مجال الخدمات فإن مركز الصين غير متقدم كثيراً وإن كانت صادرات الصين من الخدمات تمثل ٤% من إجمالي صادرات الخدمات للعالم، ووارداتها تمثل ٥% من واردات الخدمات العالمية.

ج. أما فيما يتعلق بتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، فالصين تعتبر أحد أهم الدول المستقبلية للإستثمار الأجنبي المباشر، كما أنها أصبحت الآن تعمل على توسيع دورها كدولة مصدرة للإستثمار الأجنبي المباشر.

ووفقاً لتلك البيانات فإن الصين تعد أحد أهم منتجي العالم، كما أن الصين تعتبر أحد أهم مصدري العالم، كما أنها صاحبة سوق واسعة تسمح بحجم معاملات مالية كبير وهو ما يدعم موقف عملة الصين كعملة دولية.

## ٢. حجم وتطور سوق المال:

دائماً ما يدعم العملة الدولية وجود سوق مالية واسعة وقوية ذات سيولة عالية بها العديد من فرص الإستثمار والإقراض. وتعتبر الولايات المتحدة صاحبة أكبر وأهم سوق مالية في العالم وهو ما دعم موقف الدولار ليصبح أهم العملات الدولية في العالم. هذا وقد كان الجنيه الإسترليني العملة الدولية الرئيسية في العالم في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وهذا في الوقت الذي كانت فيه بورصة لندن أهم الأسواق المالية في العالم ووجهة كل المستثمرين. أما بالنسبة لليورو فقد دعم إنطلاقته إندماج الأسواق المالية لمنطقة اليورو بالإضافة إلى نمو كبير في سوق السندات.

هذا وتأتي السوق المالية للصين بعد الأسواق المالية للدول المتقدمة نتيجة لسببين رئيسيين هما:

- لا تزال السوق المالية للصين تخضع لعدد من القيود، منها الأسقف الائتمانية، وتحديد الفائدة على الودائع.

- على الرغم من إتساع السوق في الصين إلا أن السوق لا تزال مغلقة أمام المستثمرين الأجانب.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن هناك العديد من الإصلاحات الجارية لحل هذه المشكلات والتخلص من تلك القيود، بالإضافة إلى النمو السريع في كل من سوق الأسهم والسندات والأخيرة أظهرت إمكانية تطور سوق الأوراق المالية في الصين لتصبح واحدة من أكبر الأسواق المالية في العالم في المستقبل القريب.

## ٣. إستقرار قيمة العملة:

الثقة في إستقرار قيمة العملة تعتبر أحد العوامل الهامة لتصبح العملة الدولية مخزن للقيمة، وهناك مؤشرين مهمين يحددان مدى إستقرار العملة وهما:

### • التضخم:

كلما إرتفع التضخم كلما إنخفضت القوة الشرائية للنقود، ودائماً ما يستخدم متوسط معدل التضخم للإشارة إلى مدى إستقرار قيمة العملة، وقد كان متوسط التضخم في الصين ٠.٩% خلال العشر سنوات من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧ وهو معدل منخفض في الوقت الذي بلغ فيه معدل التضخم لنفس الفترة في الولايات المتحدة ٢.٦%، وللمملكة المتحدة ٢.٦%، وللاتحاد الأوروبي ١.٩%، وفي الوقت الذي حققت فيه اليابان تراجع في معدلات الأسعار بنسبة (٠.٠٦%) لنفس الفترة.

## • التقلبات في أسعار الصرف:

غالباً ما تقاس التقلبات في سعر صرف العملة من خلال التغير في قيمة العملة مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR)، وكلما كانت التقلبات في سعر صرف العملة كثيرة وكبيرة كلما قل الاعتماد على هذه العملة كعملة إحتياطي، وقد كانت التغيرات في قيمة اليوان مقابل حقوق السحب الخاصة في حدود ضيقة جداً وقريبة جداً من التقلبات في قيمة الدولار مقابل حقوق السحب الخاصة خلال العشر سنوات من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧، وكانت بنسبة أقل من التغيرات في قيمة اليورو والجنيه الإسترليني والين مقابل حقوق السحب الخاصة.

وعلى ذلك يمكن القول أن الإستقرار في قيمة اليوان عند مقارنته بالعملات الرئيسية الأخرى خلال العشر سنوات الماضية يشير إلى أن اليوان يمكنه طبقاً لهذه النقطة أن يكون عملة دولية في المستقبل القريب.<sup>١٤</sup>

---

<sup>14</sup> Hongyi Chen and Wensheng Peng: The Potential of the Renminbi as an International Currency, Hong Kong Monetary Authority, China Economic Issues- Number 7/07, November 2007, P1:7.



## الخلاصة والنتائج

بعد إستعراض هذه الدراسة يمكننا إستنتاج أن هناك ثلاث محاور رئيسية يقوم عليها مشروع الصين لإحداث تغيير في النظام النقدي الدولي المعاصر وتحويل اليوان إلى عملة دولية، وهذه المحاور هي الوزن النسبي للصين على مستوى الإقتصاد الدولي، والتطورات في النظام النقدي الصيني، وأخيراً الإجراءات والترتيبات النقدية الثنائية التي تقوم بها الصين مع أبرز شركائها التجاريين وعدد من الدول الناشئة. وبعد توضيح تلك المحاور يمكننا إجمال أبرز ما توصلت له الدراسة من إنجازات قامت بها الصين في كل محور من المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: الوزن النسبي للصين في الإقتصاد العالمي:

١. أصبحت الصين الآن أحد أهم المنتجين في العالم، بعد أن وصل حجم الناتج المحلي الإجمالي لها إلى ١١% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لتصبح بذلك ثالث أكبر منتج في العالم بعد كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والذي وصلت نسبة مساهمتها في الناتج العالمي الإجمالي لنفس العام على الترتيب إلى ٢١% و ١٦%. إلا أنه من المتوقع وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي أن تتفوق الصين في عام ٢٠١٥ على الإتحاد الأوروبي لتصبح ثاني أكبر منتج في العالم بعد الولايات المتحدة وبفارق ١% فقط، أي أنه من المتوقع أن تصل نسبة مساهمة الصين في الناتج العالمي الإجمالي إلى ١٧% وفي الوقت الذي من المتوقع أن تصل فيه مساهمة الولايات المتحدة إلى ١٨%.

٢. تعتبر الصين أحد القوى الإقتصادية الكبرى على مستوى العالم من خلال حجم تجارتها مع العالم خاصة في مجال التجارة في السلع، حيث تعتبر الصين أكبر مصدر للسلع في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٠% من إجمالي الصادرات السلعية للعالم، وثاني أكبر مستورد بنسبة ٨% بعد الولايات المتحدة، وإن كان موقف الصين في مجال تجارة الخدمات أضعف من تجارة السلع إلا أنها لازالت تمثل واحدة من أكبر القوى في مجال تجارة الخدمات في العالم وإن كانت تأتي بعد كل من الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة واليابان بنسبة ٤% من إجمالي صادرات العالم الخدمية، وتأتي بعد كل من الولايات المتحدة وألمانيا، بنسبة ٥% من إجمالي واردات العالم من الخدمات مثل كل من المملكة

المتحدة واليابان. وبالتالي يمكن التأكيد على أن الصين تعتبر أحد القوى الإقتصادية الكبرى في العالم في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات بوصفها أحد أكبر مصدري العالم، وأحد أكبر الأسواق الواسعة في العالم بوصفها أكبر دولة في العالم من حيث تعداد السكان.

٣. يشهد الإقتصاد الصيني طفرة في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الأخيرة سواء على مستوى التدفقات الداخلة للإستثمار الأجنبي المباشر أو على مستوى وجود إستثمارات للصين في الخارج، فالصين تستحوذ منذ بداية تسعينات القرن العشرين على نسبة كبيرة من التدفقات الداخلة للإستثمار الأجنبي المباشر وصلت إلى ذروتها في عام ١٩٩٤ بما نسبته ١٣.١٥% من حجم تدفقات الإستثمار الداخلة على مستوى العالم. أما فيما يتعلق بوجود إستثمارات مباشرة للصين في الخارج فإنه يمكن ملاحظة أنه بداية من عام ٢٠٠٠ بدأت الصين في التوجه إلى الإستثمار في الخارج حتى وصلت هذا الإستثمارات الخارجة إلى ما نسبته ٢.٨١% من حجم التدفقات الخارجة للإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم.

#### المحور الثاني: التطورات في النظام النقدي الصيني:

كانت الصين تعمل وفق نظام سعر صرف ثابت يحدد مركزيا في سنة ١٩٥٠، ومنذ بداية الإصلاح الإقتصادي بدأت الصين تتجه للتخفيف من الرقابة على أسعار الصرف تمهيداً للدخول في مرحلة تحرير أسعار الصرف والتي لم تبدأ إلا في ٢١ يوليو ٢٠٠٥. وإستطاعت الصين منذ بداية الإصلاح الإقتصادي أن تستخدم سياساتها النقدية بشكل يتناسب مع كل مرحلة نمو إقتصادي كانت تمر بها، بداية من إستخدام سعر صرف مزدوج، ومروراً بتخفيض وتصحيح سعر صرف اليوان، ثم توحيد سعر الصرف في يناير ١٩٩٤، وانتهاءً بتحرير سعر صرف اليوان في يوليو ٢٠٠٥.

#### المحور الثالث: الترتيبات الثنائية التي قامت بها الصين لتحويل اليوان لعملة دولية:

بعد أن أصبحت الصين أحد أهم القوى على الساحة الإقتصادية الدولية، بالإضافة إلى تمتعها ببنية إقتصادية نقدية قوية وسياسة نقدية قوية تخدم مصالحها ومدعومة بأكبر إحتياطي نقدي على مستوى العالم بدأت الصين تتحرك بقوة على الساحة الدولية من أجل تحويل عملتها وهي اليوان إلى عملة دولية لكي تستفيد من

المزايا الكبيرة التي تتمتع بها الدول أصحاب العملات الدولية القوية الأكثر استخداماً في تسوية المعاملات على الساحة الدولية. وقد قامت الصين في سبيل ذلك بما يلي:

١. أبرمت الصين عدد من الإتفاقيات مع عدد من أبرز شركائها التجاريين، وبعض الدول التي ترتبط معها بعلاقات سياسية قوية، إتفاقيات تقضي بسوية المعاملات التي تتم فيما بينهم باستخدام عملتها الوطنية بعيداً عن الدولار وذلك للتقليل من الأهمية النسبية لإستخدام الدولار على الساحة الدولية وزيادة دور اليوان في تسوية المعاملات على الساحة الدولية بالإستفادة من الوضع القوي والمتمامي للصين على الساحة الدولية في كل من مجالات الإنتاج، والتجارة والإستثمار.

٢. تعمل الصين على أن يصبح اليوان أحد العملات الدولية من خلال تحرير التعامل باليوان وقد قامت الصين في سبيل ذلك بإطلاق نظام جديد متعدد الأطراف لتسوية المعاملات في ١ يونيو ٢٠٠٩، يدار عن طريق نظام الصين لتجارة العملات الأجنبية (CFETS)، والذي من شأنه أن يدير خدمات تسوية العملات لعدد ٢١ صناع سوق صيني وأجنبي لتجارة اليوان مقابل (الدولار الأمريكي، اليورو، الين، الجنيه الإسترليني، ودولار هونج كونج).

٣. كما أنه في ١٩ مايو ٢٠٠٩ أصبح كلا من بنك (HSBC) وبنك شرق آسيا أولى البنوك الأجنبية التي حصلت على موافقة على بيع سندات باليوان في هونج كونج، وهذا القرار سيدعم تجربة إستخدام اليوان في تسوية المعاملات عن طريق زيادة مقدار السيولة باليوان في هونج كونج. وهذا في الوقت الذي قام فيه بنك الصين (BoC) الذي يقع في الجزء البري الرئيسي بالصين ببيع سندات مقومة باليوان في هونج كونج منذ عام ٢٠٠٧، وبنوك هونج كونج أصبح بإمكانها استقبال ودائع باليوان منذ عام ٢٠٠٤. بالإضافة إلى بعض التطويرات والتنظيمات في السوق مثل السماح للشركات الصينية بفتح حسابات باليوان في هونج كونج، ومن المنتظر حدوث المزيد من التطويرات في الأشهر القادمة.

٤. وتمتلك الصين أكبر إحتياطي نقدي علي مستوى العالم يعطيها القدرة والقوة اللازمة للمحافظة علي سعر صرف عملتها، بل والقدرة على التأثير في سوق الصرف العالمي.

٥. شكلت الصين بالإضافة إلى كل من الهند وروسيا والبرازيل، شبه كتل من الدول الناشئة طالب بعدد من التغييرات والإصلاحات في النظام النقدي الدولي يعيد تنظيم الحقوق والواجبات على المستوى النقدي الدولي بشكل يعيد العدالة للنظام النقدي الدولي، وقد حصلت تلك الدول الناشئة الأربعة خلال الإجتماع

الوزاري الأخير لمجموعة العشرين الذي إنعقد في كوريا الجنوبية بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٠ على عدد من مطالبها تمثلت في إعادة توزيع الحصص داخل صندوق النقد الدولي لتصبح كل من الهند وروسيا والبرازيل والصين بين البلدان العشرة صاحبة أكبر حصص في صندوق النقد الدولي.

وبعد استعراض ما قامت به الصين خلال المحاور الثلاثة يمكن التأكيد على أن اليوان الصيني في سبيله لإحتلال مكانة متقدمة في النظام النقدي الدولي كأحد أبرز العملات الدولية الرئيسية المستخدمة في تسوية المعاملات على المستوى الدولي. وذلك وفقا لموقف الإقتصاد الصيني الحالي والترتيبات التي قامت بها، وبناء على الإستقرار في قيمة اليوان عند مقارنته بالعملات الرئيسية الأخرى خلال العشر سنوات الماضية. وإن كان لا بد للصين من إستكمال ماتقوم به من إصلاحات وإعادة هيكلة لأسواقها المالية، وإعطاء المزيد من الحرية في التعامل على اليوان حتى يحتل اليوان مكانة متقدمة بين العملات الدولية في المستقبل القريب. وبناء على ما سبق يتعين على القائمين على تحديد الأوزان النسبية في سلة العملات التي يتشكل منها الاحتياطي النقدي الدولي المصري مراعاة تلك التغيرات التي يشهدها النظام النقدي الدولي، ومراعاة التطورات الحادثة في علاقات مصر التجارية، عند تحديد العملات التي يتشكل منها هذا الاحتياطي ونسبة مساهمة كل عملة فيه.

## المراجع

### • الكتب:

1. C .Fred Bergsten, Charles Freeman, Nicholas R .Lardy and Derek J . Mitchell :China's Rise :Challenges and Opportunities, Peterson Institute for International Economics, October 2009.
2. Morris Goldstein and Nicholas R .Lardy :The Future of China's Exchange Rate Policy) Policy Analyses in International Economics 87(, Peterson Institute for International Economics, July 2009.

### • التقارير والدرويات

1. Brendan Kelly: China's Challenge to the International Monetary System : Incremental Steps and Long-Term Prospects for Internationalization of the Renminbi, Issues and Insights Vol.9 - No 11, Pacific Forum CSIS, Honolulu, HI, June 2009.
2. Hongyi Chen and Wensheng Peng :The Potential of the Renminbi as an International Currency, Hong Kong Monetary Authority, China Economic Issues - Number 7/07, November 2007.
3. Jiawen Yang, Haiyan Yin, Hui He :The Chinese Currency :Background and the current Debate, School of Business, The George Washington University, December 2003.
4. K.C .Fung, Hitomi Iizaka, and Sarah Tong :Foreign Direct Investment in China :Policy, Trend and Impact, international conference on "China.s Economy in the 21st Century", Hong Kong, June 2002.
5. Kai Guo and Papa N'Diaye :Is China's Export-Oriented Growth Sustainable?, IMF Working Paper, Asia and Pacific Department, WP/09/172,August 2009.
6. Mansoor Dailami, Paul Masson :The New Multi-polar International Monetary System, Policy Research Working Paper 5147, The World Bank, Development Economics, Development Prospects Group, December 2009.
7. Reza Moghadam :Reserve Accumulation and International Monetary Stability, International Monetary Fund, Policy and Review Department, 13 April 2010.

8. Wayne M .Morrison :China's Economic Conditions, CRS Issue Brief for Congress, Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, The Library of Congress, USA,12 January 2006.
9. Vivek Arora and Athanasios Vamvakidis :China's Economic Growth: International Spillovers, IMF Working Paper, Asia and Pacific Department and Strategy, Policy, and Review Department, WP/10/165, July 2010.
10. International Monetary Fund: World Economic Outlook Database, April 2010, Gross domestic product based on purchasing – power – parity )PPP ( valuation of country GDP.

● شبكة المعلومات الدولية :

1. British Broadcasting Corporation:  
[https://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/10/101007\\_turkey\\_china\\_tc2.shtml](https://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/10/101007_turkey_china_tc2.shtml)
2. International Monetary Fund :Survey Magazine :In the News, G-20 Ministerial Meeting, G-20 Ministers Agree 'Historic' Reforms in IMF Governance, 23 October 2010:  
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2010/NEW102310A.htm>
3. UNCTAD :Statistic, Foreign Direct Investment database:  
<http://stats.unctad.org/FDI/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=3084>
4. WTO :statistics database, Time Series on international trade:  
<http://stat.wto.org/Home/WSDBHome.aspx?Language=E>